المادة ٩ ـ يجب ان تتوافر في طالب القرض الشروط التالية : ــ

أ ــ ان يكون قد مضى على خدمته في البنك سنتين .

ب – ان يملك شخصيا الارض التي سيقيم عليها البناء وان تكون في مركز عمله .

إلمادة ١٠ – يترتب على الموظف الذي يعطى له القرض: –

أ ــ ان يؤمن العقار بملبغ القرض ضد الأخطار

ب ــ ان يرهن الارض والبناء لصالح البنك ضمانا للقرض .

ج – أن يعطي البنك تفويضا مطلقا لا رجوع عنه بحجز الاقساط الشهرية من رواتبه طيلة مدة خدمته في البنك.

د — ان يعقد تأمينا على حياته بميلغ لا يقل عن مقدار القرض او رصيده و ان توضع استحقاقات هذا التأمين تحت تصرف البنك .

المادة ١١ ــ يعتبر القرض او الرصيد مستحق الاداء بكامله في حالة الفصل من البنك او الاستقالة او انتهاء الخدمـــة او الرغبة في بيع العقار او الوفاة .

المادة ١٢ – تعطى قروض الاسكان لمدة لا تتجاوز ٢٠ سنة ويسدد القرض .ع الفوائد على اقساط شهرية متساويــة شريطة ان يسدد القرض بكاءلمه مع فوائده قبل انتهاء عمل الموظف في البنك لاي سبب من الاسباب.

المادة ١٣ – تحتسب فائدة سنوية مقدار ها ٥٪ على القرض وتسدد الفائدة مع القرض على اقساط شهرية متساوية .

المادة ١٤ – يستحق دفع القسط الاول اعتبارا من تاريخ اشغال البناء او بعد عامين من تاريخ التوقيع على سند الدين ايهما يقع قبل الاخر .

المادة ١٥ ــ أ ـــ يحق للبنك ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية لتحصيل اية مبالغ تكون مستحقة للبنك ويشمل ذلك بيع الضمان .

ب ــ يحجز جميع ما يستحقة الموظف من مكافأت لدى البنك وفاء للقرض .

المادة ١٦ ــ تشمل طلبات القروض جميع المعلومات التي تعطي صورة واضحة ودقيقة عـــن موجودات الموظف والتزاماته وحالتة العائلية والاجتماعيه .

المادة ١٧ ــ للمحافظ ان يصدر التعليمات ويقرر الماذج التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام . 1977/4/10

وزير المالية عز الدين المفتي

امر دفاع رقم (۹) لسنة ۱۹۲۹ صادر بمقتضى المادة (۱۶ / ۲) من نظام الدفاع رقم (۱) لسنة ۱۹۳۹

على الرخم مما جاء في امر الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٦٦ يعتبر يوم ٣٠/٤/٣٦ مهاية لمهلة التخليص إعلى بارات المبحوث عنها فيه

عمان : السبت ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ه. الموافسة ٥ آذار سنة ١٩٦٦م. العدد ٥ • ٩ ١

قانون رقم (۱۱) لسنة ۱۹٦٦

قانون المحامين النظاميين

#### (٤) مقيماً في المملكة الاردنية الهاشمية .

( ٥ ) غير محكوم بجناية او بجنحة اخلاقية ، او بعقوبـــة تأديبية لاسباب تمس الشرف والكرامة .

( ٦ ) حائزاً على شهادة في الحقوق من احدى الجامعات او معاهد الحقوق المعترف بهسا
 على ان تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة المحاماة في البلد الذي منحها .

وتنفيذا لأغراض هذه الفقرة بعد مجلس النقابة ، بموافقة وزارتي العدلية والتربية والتعليسم قائمة بالجامعات والمعاهد الحقوقية المعترف بها ، وللمجلس من وقت لآخر وبموافقة الوزارتين المشار اليهما ان يضيف او يخذف اسم اية جامعة او معهد من الجامعات والمعاهد المسجلة في تالك القائمة . تنشر القائمة ، وما يطرأ عليها من تعديل في الجريدة الرسمية .

( ٧ ) اتم التمرين المنصوص عليه في الفصل السادس من هذا القانون .

المادة ٥ – (١) للمحامي الاستاذ الذي يحمل جنسية احدى الدول العربية ان يطلب تسجيله في سجل المحامين الاساتذة على ان يكون حاملا لتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الاقل سبقت تاريسخ تقديم الطلب ، بشرط وجود نص يماثل في تشريع الدولة التي يحمل جنسيتها ، وان يحضع للأحكام الواردة في الفقرات من (٢ – ٢) من المادة السابقة .

(٢) للمحامي المتمرن (تحت التمرين) والذي يحمل جنسية احسدى الدول العربيسة ان يطلب تسجيله في سجل المحامين تحت التمرين على ان يكون حاملا لتلك الحنسية منذ عشر سنوات على الاقل سبقت تاريخ تقديم الطلب بشرط ان يخضع للشروط الواردة في الفقرة السابقية ولاحكام الفصل السادس من هذا القانون ، وبشرط ان الدولة التي يحمل جنسيتها تعاميل المحامي الاردني المتمرن بالمثل .

المادة ٦ – للمحامي العربي المنتسب لاحدى نقابات الدول العربية ، ان يترافع بالاشتراك مع محام اردني مسجل يسجل المحامين الاساتلة ، امام المحاكم وذلك في قضية معينة ، وباذن يمنحه مجلس النقابـــــة او النقيب في حالة عدم التآم المجلس لاي سبب كان بعد التثبث من صفة المحامي طالب المرافعة بشرط ان تعامل النقابة المنتسب اليها ذلك المحامي المحامين الاردنيين بااثل .

## خواطسير للفك منك الملكة للفارونية ولمائمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (۱۱) لسنة ۱۹٦٦

# قانون المحامين النظاميين

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### الفصل الاول مهنسة المحسامساة

- المادة ٢ المحامون هم من مساعدي القضاء الذين اتخذوا مهنة لهم، تمثيل المتقاضين في الدعوى، والقيسام باجراءاتها ، والمدافعة فيها ، وتقسديم كل استشارة قانونية لمن يطلبها لقساء أجر ، فوظائفهم تشمل اموراً أربعة :
- (أ) الادعاء بالحقوق ،والدفاع عنها ، والقيام بالاجراءات المتعلقة بها باله كالة عن الاشخاص لدى كافة المحاكم على اختلاف انواعها عدا المحاكم الشرعية ،
  - (ب) ابداء الاستشارات القانونية في الدعاوى والقضايا والمسائل على اختلاف انواعها .
    - (ج) تنظيم العقود بانواعها والقيام بالاجراءات التمهيدية التي يستلزمها ذلك .
- (د) تمثيل الموكلين لدى جميع المجالس واللجان الرسمية والمحكمين وموظفي الادارة والدوائر
   الرسمية والمؤسسات العامة على اختلاف انواعها .

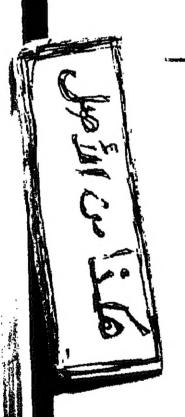
#### الفصل الثاني شروط ممسارسة المهنسة

المادة ٣ ــ يشيرط في من يمارس مهنة المحاماة ان يكون اسمه مسجلا في سجل المحامين الاساتذة

المادة ٤ – (أ) يشترط في من يطلب تسجيله في سجل المحامين ، ان يكون . ـــ

(١) متمتعاً بالجنسية الاردنية منذ عشر سنوات على الاقـــل او عربياً بمن كانوا يحملون الجنسية الفلسطينية في تاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٤٨ .

(٢٠) أتم الواحدة والعشرين من عمره . وقال المعلمة المنا يعار ٢٠) اتم الواحدة والعشرين من عمره .



#### الفصل الرابع في تأليف النقابــة والانتساب اليها

المادة ١٠ – يولف المحامون الاساتذة النظاميون ، في المملكة الاردنية الهاشمية ، نقابة يكون مركزها عمان ، الا انه يمكن تشكيل فروع لها في مراكز المحاكم البدائية بقرار مــن مجلس النقابة تحــاط وزارة العدليــة علمـــآ بــه وتتمتــع بالشخصيــة الاعتبارية ، والاستقـــلال المــالي ، وتخضع لاحكام هذا القانون .

المادة ١١ — يسجل في سجل النقابة ، أسماء المحامين المنتسبين لها .

المادة ١٢ ــ يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين الاساتده ، الى مجلس النقابة مع المستندات المثبته توافسر الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة ، واذا انقضت مدة شهرين من تاريخ تقديم الطاب ولم يصدر مجلس النقابة قرار بهذا الشأن ، اعتبر الطلب مرفوضاً ضمناً ، وحق لطالب التسجيل الطعن في قرار الرفض الضمني .

المادة ١٣ – لوزير العدلية او من ينيبه او اى محام استاذ،الطعن في اى قرار يصدر عن مجلس النقابـــة، يقضى بتسجيل محام في سجل المحامين، ولطالب التسجيل حق الطعن في القرار الذى يقضى فيه المجلس برد طعنه.

المادة 18 -- (١) مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة الرابعة ، اذا تبين لمجلس النقابة أن احد شروط التسجيل المنصوص عليها في المادة (٤) والتي استند اليها المجلس في قبول طلب تسجيل المحامى ، غير متوفر ، او غير صحيح حق للمجلس اعادة النظر في هذا التسجيل والغائه ويجوز الطعن في هذا القرار من قبل المحامى .

(٢) تسرى احكام هذه المادة على المحامين تحت التمرين .

المادة ١٥ ــ أن رفض طلب التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) لا يحول دون تقديم طلب جديد بعد انقضاء ثلاث سنوات على صدور قرار الرفض وللمجلس عند تجديد الطلب حق رفضه ، والطالب حق الطعن في هذا القرار .

#### الفصل الحامس سسجــل المحامـــين

#### الفصل الثالث

### الوظائف والاعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة

المادة ٧ – (١) لا يجوز الجمع بين المحاماة وما يلمي : \_

أ – رياسة السلطة التشريعية .

ب ــ الوزارة

الوظائف العامة أو الحاصة الدائمة والموقتة براتب أو مكافأة .

ه - منصب مدير في الشركات المساهمة العامة (أو أية وظيفة فيها ) .

و - جميع الاعمال التي تتنافى مع استقلال المحامي ، أو التي لا تتفق مع كرامة المحاماه

(٢) لا يسري حكم هذه المادة على احتراف الصحافة وعضوية المجالس التمثيلية ولا على إ أساتذة القانون في الجامعات المسجلين في سجل المحامين الاساتلة .

المادة ٨ -- (١) كل محام لم تعد تتوفر فيه شروط مزاولة مهنة المحاماة أو زاول عملا من الاحمال المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابقة ينقل اسمه من سجل المحامـــين غير المزاولين بقرار من مجلس النقابة .

(٢) اذا زالت الاسباب المبينة في الفقرة السابقة ، يعاد تسجيل المحامي في سجل المحامين بقراد من مجلس النقابه بناء على طلبه ، دون أن يدفع رسم تسجيل جديد ، اما اذا مضى على عدم مزاولته المهنه سنتان على الاقل فيشترط لاعادة تسجيله ان يدفع نصف رسم التسجيل:

المسادة ٩ ـــ (١) لا يجوز للمحامى الذى يتولى عضوية المجالس العامة من تشريعية او بلدية أو ادارية ، قبول الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمـــل لحسابه ضـــــد المجالس التي يشترك فيهــــا او الدوائر التابعة لها خلال مدة عضويته .

(٢) لا يجوز لمن يتولى وظيفة عامة أو خاصة ، وترك الحدمة واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل لحسايه بدعوى ضد الدائرة أو المؤسسة التي كان فيها ،وذلك خلال سنه واحدة لتركه الحدمة .

(٣) لا يجوز لمن عرضت عليه قضيه ، وابدى رأيا فيها بصفته قاضياً او موظفاً أو حكماً أو خبيراً ، ان يقبل الوكالة محامياً في تلك القضية .



من وزارة العدل والنيابـــات العامة والمحاكم ونقابات المحامين في الدول العربيـــة والمؤسسات النقابية او الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسميه .

المادة ١٧ – ينظم مجلس النقابة اضباره خاصة (ملفاً) لكل محام يتضمن كل ما يتعلق به ويحدد النظام الداخلي للنقابة اصول تنظيم هذه الاضبارة .

المادة ١٨ – (أ ) لا يسجل في السجل السنوى للمحامين الاساتذه ، المحامين الذين لم يدفعوا رسوم الاشتراك في الميعاد الذي يحدده النظام . ولا يحول هذا دون تسجيله مجددا في حاله دفعه الرسم .

( ب) يمنع على المحاكم قبول المحامين الاساتذة الذين لم يسجلوا في السجل المنصوص عليـــه في المادة ( ١٦ ) من هذا القانون .

المادة 19 – اذا تأخر محام عن دفع رسم الاشتراك السنوي او الرسوم الأخرى المقررة بالأنظمة مدة سنتين

المادة ٢٧ - (١) على الطالب الذي يرغب في تسجيله في سلجل المحسامين تحت التمرين ان يقدم طلباً الى مجلس النقابة ، مرفقاً بالوثائق المؤيدة الى ما اشارت اليه البنود ١ ــ ٦ من الفقرة ( أ ) مــن المادة ٤ من هذا القانون ، مع سائر الاوراق التي توجبها انظمة النقابة .

(٢) وان يتضمن الطلب اسم المحامي الأستاذ الذي يريد التمرين في مكتبسه وان يرفق الطلب وثيقة نثبت موافقة المحامي على قبول الطالب متمرناً في مكتبه وتحت اشرافه .

(٣) على ضوء هذه الوثائق والمعلومات الانترى التي يحصل عليها مجلس النقابة للمجلس قبـــول و المراجع المر والمناب المالية والمالية والما

(٤) اذا قرر المجلس قبول الطلب ، يسجل اسم الطالب في سجل المحامين تحت التمرين بعــــد دفع رسم القيد المعين في انظمة النقابة .

المادة ٢٣ — (١) يحدد النظام الداخلي للنقابة شروط التمرين واحكامه ومدته والخدمة التي يجب اعتبار هــــا

(٢) يخضع من سجل اسمه لاول مرة ، في سجل المحامين تحت التمرين ، للتمرين المنصوص عليه في النظام الداخلي .

المادة ٢٤ — (١) يشترط في المحامي الذي يجوز له قبول المتمرن في مكتبه ان يكون قد مضى على تعاطيـــه مهنة المحاماة كأستاذ مدة ثلاث سنوات على الأقل ، كما يشترط ان لا يقبل في مكتبه اكثر من محاميين اثنين للتمرين .

المادة ٢٦ ــ لا يجوز للمحامي تحت التمرين ان يفتح مكتبًا باسمه الحاص طول مدة التمرين ولمجلس النقابـــة في حالة مخالفته هذا الحكم ، ان يصدر بعد سماع اقوال المحامي امراً باغلاقه وان ينفذ قراره هذا

المادة ٢٧ ـــ للمحامي تحت التمرين ان ينتقل خلال مدة التمرين من مكتب محام الى مكتب محام آخر بموافقــــة

ان يكمل هذه المدة اذا لم يكملها فعلا .

المادة ٢٩ — لا يجوز بقاء اسم المحامي تحت التمرين في السجل ، الا اذا اثبت باستمرار اتصاله بمكتباستاذ ومواظبته على حضور جلسات المحاكم ، ومراعاة ما يوجبه النظام الداخلي للنقابة .

المادة ٣٠ ــ على المحامي تحت التمرين الذي اكمل مدة تمرينه ان يتقدم الى مجلس النقابة ، من اجل قيده في سجل المحامين الاساتدة ، وللمجلس اذا ظهر له بنتيجة التحقيق الذي يقوم به ان المتمرن جدير ان يسجل في سجل المحامين الاساتذة ، قرر اجابسة الطلب بعسد أن يدفع المحامي رسم التسجيل المنصوص عليه في النظام الداخلي وبعد ان يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ( ٢٠ ) من هذا القانون ، والا قرر تمديد مدة التمرين للمدة التي يراها ،

(٢) اذا تعذر على الطالب ان يجد محامياً يلحقه بمكتبه ، فعلى مجلس النقابة ان يلحقه بمكتب احد متواليتين فاكثر او انقطع عن العمل مثل تلك المدة استبعد اسمه من السجل ويترتب عليه في حال المحامين الاساتذة ، وليس لهذا المحامي ان يمتنع عن قبوله الا اذا ابدى عذراً مقبولا. طلبه اعادة التسجيل في السجل ان يدفع نصف رسم التسجيل مجدداً بالاضافـــة الى دفع الرسوم الاخرى التي استحقت عليه . المادة ٢٥ ـــ للمحامي تحت التمرين بعد مضي ستة اشهر من تاريخ بدئه التمرين ، ان يترافع باسمه الحــــاص امام المحاكم الصلحية تحت اشراف المحامي الذي يتمرن في مكتبه . المادة ٢٠ ــ على المحامي الذي سجل لاول مرة في سجل المحامين الاساتذة ان يُحلف امام رئيس محكمـــــة التمييز بحضور النقيب او من ينوب عنه اليمين حسب الصيغة التالية « اقسم بالله العظيم ان اوَّدي اعمالي بامانة وشرف كمــــا تقتضيها القوانين والانظمة ، وان احافظ على سر مهنة المحاماة وان احترم قوانينها وتقاليدها ٣ بواسطة النيابة العامة . المادة ٢١ ــ كل محام اشتغل بالمحاماة ولم يكن اسمه وارداً في الجدول تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون . المادة ٢٨ ــ يستثنى من مدة التمرين ، الذي اشغل وظيفة مدع عام او وظيفة قاض مدة سنتين فاكثر ، وعليه الفصل السادس

# (ب) لا يجوز للمحامي المسجل في سجل المحامين الاساتذة ان يعمل وكيلا أو مستشاراً قانو نيساً لأكثر من خمس شركات من الشركات المشار اليها في الفقرة السابقة على انه يجوز زيسادة عدد الشركات المقررة اذا زادت هذه عن عدد المحامين وبقرار من مجلس النقابة على انه لا يجوز للمحامي ان يكون وكيلا لأكثر من مؤسسة حكومية أو شبه حكو ميةواحدة و على المحامي أن يشعر النقابة بالشركات التي يعمل وكيلا لها .

( ج ) يتقاضى المحامي الاجور التي يتفق عليها مع الشركة .

المادة ٣٨ – (١) بالرغم عما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي حق المصادقة على توافيسع موكليسه على الوكالات الخصوصية التي ينظمها ويقوم بموجبها بتمثيلهم بالادعاء والمرافعة والمراجعة لدى المحاكم و دوائر الاجراء والسلطات الرسمية والجهات الاخرى وبكل ما يرد في هذه الوكالات من تفويض وبكون المحامي في جميع الحالات مسؤولا شخصياً عن صحة هذه التواقيع .

٢١) للمحامي عند الفرورة سواء أكان خصماً أصيلا أم وكيلا ان ينيب عنه بتفويض وقسع منه وفي قضية معينة وعلى مسؤوليته محامياً آخر في أي عمل موكول اليه بموجب وكالتسه وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هناك نص في الوكالة يمنع مثل هذه الانابة وتكسون الانابة غير خاضعة للرسوم والطوابع.

(٣) مع مراعاة الفقرة (٢) من هذه المادة لا يحق لأي محام الظهور لدى أي محكمة إلا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله ومصادق عليها من قبله واذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم فيدفع رسم ابراز عنها لحساب النقابة في كل درجة من هذه الدرجات :

( ٤ ) تنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل ويكون اطلاع المحكمة عليها كافياً لإثبات حق المحامي في تمثيل موكسله بموجبها ويجسوز للمحكمة اذا شاءت ان تحتفظ بصورة عنها يصدقها رئيس القلم وتكون تابعة لرسم الابراز حسب الصورة المببنة في الفقرة السابقة .

المادة ٣٩ ــ للمحامي الحق في بدل أتعاب عما قام به من أعمال ضمن نطاق مهنته كما له الحق في استيفـــاء النفقات التي دفعها في سبيل القضية التي وكل بهـــا .

(٢) اذا لم تحدد اتعاب المحامي باتفاق صريح يحدد مجلس النقابة هذه الاتعاب بعد دعوة الطرفين
 ويراعى في التحديد جهد المحامي واهمية القضية وجميع العوامل الاخرى .

## الفصل السابع حقسوق المحسامسين

المادة ٣١ – باستثناء ما نص عليه القانون ، للمحامين المسجلين في النقابة حتى المدافعة والمرافعة أمام المحاكسيم والهيئات المعنية في المادة (٢) ولا تقبل المرافعات والمدافعات من الوكلاء اذا كانوا من غـــــير المحامين . ويستثنى من ذلك الحالات التي تجيز المحكمة فيها لشخص ان يدافع باسم زوجتــه أو أحد أصوله أو فروعه . ولا يكون للاذن مفعول إلا في الدعوى التي صدر فيها .

المادة ٣٢ – للمحامي ان يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسؤولا عما يورده في مرافعاته كتابة أو شفاهاً ، مما يستلزمه حق الدفاع ، كما لا يكون مسؤولا عن الاستشارات التي يعطيها عن حسن نيسسسة .

المادة ٣٤ – (١) لا يجوز النظر في الدعاوى أمام محكمة العدل العليا دون محام . .

(٢) لا تقبل لائحة استثنافیه أو تمییزیة أو لائحة دعوی أمام محکمة بدائیة بدعوی تزید قیمتها علی خمسمائة دینار دون ان تکون موقعة من محام استاذ .

المادة ٣٥ ـــ لا يجوز تسجيل عقود الشركات التي تزيد قيمتها على خمسة T لاف دينار إلا اذا كانت موقعـــة من محام استاذ مقيد في سجل المحامين الاساتلة .

المادة ٣٦ – لا يجوز للمؤسسات العامسة ان تنتدب أو تفوض أحسداً للمرافعة عنها أمام المحاكم إلا اذا كان محامياً مسجلاً في سجل المحامين الاساتذه ، ولا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة أن الهيئات العامة أو دوائر الاوقاف التي لها ان تنيب عنها في المرافعة أحد موظفيها الحاصلين علمي شهادة في الحقوق أو ما يعادلها

المادة ٣٧ ــ (أ) على كل شركة مساهمة عامة أو اجتبية تتعاطى اعمالها في الاردن ان تعين وكيلا عاماً لهــا
من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتانة خلال ستة أشهر من تازيخ نفاذ هــــــذا
القالون أو من تازيخ تأسيسها وتلزام الشريكة بدفع نصف دينار عن كل يوم تأخرت فيــــه
من إقامة وكيل عــــنام لهــا خريسان المهاري منه المناسبة المهاري منه المناسبة المهاري المناسبة المهاري المناسبة المهارية المناسبة المناسبة

Cho Mi Car 13 6

- (٢) تكون القرارات التي تصدرها اللجنة قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خلال خمســــة ايام من تاريخ تقديمها اذا كانت وجاهية او من تاريخ تبايغها اذا كانت غيابية ، وتكـــون قرارات مجلس النقابة قابلة للأستثناف امام محكمة الاستناف الحقوقية خلال خمسة عشــر يوما من تاريخ تقديمها اذا كانت وجاهية او مــن تاريخ تبليغها اذا كانــت غيابية ويكون حكمها نهائيا ، وينفذ بمعرفة دائرة الاجراء .
  - (٣) يعفى المستأنف من كل رسم او تأمين بما في ذلك رسم الطابع .
- (٤) على رئيس محكمة الاستثناف . وبناء على طاب المحكوم له ان يعسطى خلال ثلاثة ايسام
   من تاريخ الطلب صيغة التنفيذ لاقرارات اذا لم تستأنف وتنفذ هـذه القرارات بعد ذلك
   بمعرفة دائرة الاجراء .

#### الفصل التاسع

#### واجبسات اعسسامي

- المادة ٤٧ ـــ ( ١ ) يجب ان يكون للمحامي مكتب لائق مكرس لاعمال المحاماة ولا يُعق له ان يتخذ غـــير مكتب واحد في بلدة واحدة .
- ٢) يعتبر مكتب المحامي موطناً له وللمتمرنين في مكتبه ، من اجـــل تبليغ المقررات والاوراق
   الصادرة عن النقابة او المتعلقة بالمهنة .
- المادة ٤٨ على المحامي ان يتقيد في سلوكه بمبادىء الشرف والاستقامة والنزاهة وان يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون وتفرضها عليه انظمة النقابة وتقاليدها .
- المادة ٤٩ ــ على المحامي ان يدافع عن موكله بكـــل امانة واخلاص وهـــو مسؤول في حالة تجاوزه حدود الوكالة او خطئه الجسيم .
- المادة ٥٠ ــ على المحامي ان يسلك تجاه المحكمة مسلكاً يتفق وكرامة المحاماة وان يتجنب كل اجراء او قول يحول دون سير العدالة .
- المادة ٥١ ــ على المحاميان يلتزم في معاملة زملائه ما تقضي به قراعد اللباقة وتقاليد المحاماة ، يفصل مجلس النقابة في كل خلاف مسلكي بين المحامين يتعلق بمهنتهم .
- الماده ٥٣ على المحامي ان يمتنع عن سب خصم موكله او ذكر الامور الشخصية التي تسيء اليه او اتهامه بمسا يمس شرفه وكرامته ما لم يستلزم ذلك حالة الدفاع او ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .
- المادة ٥٣ ــ على المحامي ان يظهر أثناء رؤية الدعوى امام المحكمة بالرداء الحاص ، الذي يعينه النظام الداخلي اذا كان ارتداء هذا الرداء مفروضاً من قبل وزارة العدلية .

- ( ٤ ) على المحكمة بناء على طلب الحصم ان تحكم على خصمه بأتعاب المحاماة ويعود لها تحديد
   مقدار هذه الاتعاب مراعية في ذلك احكام الفقرة الثانية السابقة .
- المادة ٤١ ــ اذا أنهى المحامي القضية صلحاً أو تحكيماً وفق ما فوضه به موكله استحق الاتعاب المتفق عليهـــا ما لم يكن هناك اتفـــاق مخالف .
- المادة ٤٢ ١١) للموكل ان يعزل محاميه ، وفي هذه الحالة يكون ملزماً بدفع كامل الاتعاب عن تمام المهمة الموكولة الى المحامي اذاكان العزل لا يستند الى سبب مشروع .
- (٢) للمحامي ان يعتزل الوكالة لاسباب حقه ، بشرط ان يبلغ موكله هذا الاعتزال ولا يُجوز له
   استعمال هذا الحق في وقت غير مناسب .
- المادة ٤٣ ـ في حالة وفاة الوكيل أو اعتزاله المهنة يقدر مجلس النقابة أتعاب المحاميي على ضوء الجهد المبذول والاتفاق المعقود ؛
- المادة ٤٤ (١) على المحامي ان يسلم موكله كل ما تسلمه من النقود والاوراق الاصلية التي في حوزتـــه عندما يطلب الموكل ذلك .
- ( ۲ ) عند وجود اتفاق كتابي على الاتعاب يحق للمحامي حبس النقود والاوراق بما يعد ادل
   مطلوبه أما في حال عدم وجود اتفاق كتابي فيرفع الآمر الى مجلس النقابة .

- (٢) للمحامي الذي صدر امر بتقدير اتعابه أو بمصالحة مصدق عليها من مجلس النقابة او مسسن اللجنة الفرعية او من المحكمة او بحكم صادر من محكمة الاستئناف ان يحصل على أمسر باعتبار هذه الاتعاب ديناً ممتازاً على الامو ال أو العقارات موضوع الدعوى العائدة لمسن صدر أمر التقدير أو المصالحة او الحكم ضده.
- الملدة ، كي حد (١٠) تنظر في قضايا الاتعاب لحنة تشكل في كل لواء فيه محكمة بدائية يولفها مجلس النقابة مسن الملدة ، وتتبع اصول المخاكمات فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون ،

المادة ٥٤ – يمتنع على المحامي تحت طاثلة المسئولية : –

(۱) ان يسعى لجلب اصحاب القضايا او الزبائن بوسائل الاعلانات او باستخدام الوسطاء مقابل اجر او منفعة .

( ٢ ) ان يشتري القضايا والحقوق المتنازع عليها .

(٣) ان يقبل الاسناد التجارية بطريق الحوالة لاسمه ، بقصد الادعاء بها دون وكالة .

(٤) ان يؤدي شهادة ضد موكله خصوص الدعوى التي وكل بها او ان يفشي سراً اوتمن عليـــه
او عرفه عن طريق مهنته المتعلقة باسرار الموكلين لدى القضاء . في ختلف الظروف ، ولو
بعد انتهاء وكالته .

( ٥ ) ان يعطي رأياً او مشورة لختسم موكله في دعون سبق له ان قبل الوكالة فيها ، او فى دعوى ذات علاقة بها ، ولو بعد انتهاء وكالمته .

المادة ٥٥ ــ لا يجوز للمحامي تحت طائلة المسؤولية ان يقبل الوكالة : ــ

(١) عن طرفين متخاصسين ئي دعوى واحدة .

( ۲ ) ضد موكله بوكالة عامة اذا كان يتقاضى عن هذه الوكالة اتعاباً شهرية او سنوية .

(٣) ضد شخص كان وكيلا عنه ، في نفس الدعوى او الدعاوى المتفرعة عنها و لو بعد انتهــــا. وكالته .

(٤) ضد جهة سبق لها ان اطلعته على مستنداتها الثبوتية ووجهة دفاعها مقابل اتعاب استوفاهــــا منها سلفاً .

المادة ٥٦ ــ على المحامي انلا يقبل الوكالة في دعوى ضد زميل له او ضد مجلس النقابة قبل اجازته من قبل النقيب.

الفصل العاشر

#### السلطـة التـاديهــة

المادة ٥٧ - كل محام اخل بواجبات مهنته المبينة في هذا القانون ، او في اي نظام صدر بمقتضاه او تجاوز او قصر بواجباته المهنية او اقدم على عمل ينال من شرف المهنة او تصرف في حياته الحاصة تصرفاً يحط من قدرها يعرض نفسه للعقوبات التالية : \_\_

(۲) **التبيه** و في المراكبة ال

(٢) التوبيخ

والمناسلة والمناسلة من مزاولة مهنة المحاماة موققاً مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

٤) شطب اسمه من سجل المخامين ماثياً في المديد المخامين ماثياً في المديد ا

المادة ٥٨ — (١) لا يجوز للمحامي الممنوع مؤقتاً من مزاولة المهنة ، فتح مكتبه خلال فترة المنع ولا مباشرة اي عمل آخر من اعمال المحاماة .

(٢) يبقى المحامي المشار اليه في الفقرة السابقة حاضعاً لأحكام هذا القانون وتسقط فترة المنع من
 حساب مدتي التمرين والتقاعد ، ومن المدد المعينة للترشيح لمجلس النقابة .

المادة ٥٩ ــ ينتخب مجلس النقابة ثلاثة من بين اعضائه يوٌلفون مجلس التأديب ، كما ينتخب عضوين احتياطيين للحلول محل من يتغيب من اعضاء مجلس التأديب .

المادة ٦٠ – يجوز رد اعضاء مجلس التأديبأو رد احدهم عند وجود سبب من اسباب رد القضاه وتنظر في طلب الرد محكمة الاستئناف الحقوقية وتفصل فيه في غرفة المذاكرة على وجه السرعة وفقاً لاصول رد القضاد بقرار غير خاضع للطعن .

المادة ٦١ – اذا تعذر تشكيل المجلس التأديبي بسبب قبول الرد ، فلمجلس النقابة أن يؤلفه من غيرهم مـــن بين أعضائه ، واذا تعذر ذلك بسبب عدم وجود النصاب فله ان يكمل هذا النصاب من المحامين الاساتذة على ان تتوفر فيهم شروط عضوية مجلس النقابة ه

المادة ٦٢ – (أ) ترفع الدعوى المسلكية ضد المحامي : –

(١) بناء على طلب وزير العدلية أو رئيس النيابات العامة ، أو النائب العام :

( ٢ ) بناء على شكوى خطية يتقدم بها أحد المحامين .

( ٣ ) بناء على شكوى خطية يقدمها أحد المتداعين :

( ب) تقدم الشكوى الى النقيب ، وعلى النقيب إن يطلب الى المحامي المشكو منه الاجابة علم الشكوى خلال خمسة عشر يوماً ، وللنقيب بعد ذلك اذا وجد اسباباً تدعو لمتابعة الشكوى أن يحيل هذه الشكوى الى المجلس التأديبي للتحقيق :

(ج) يجوز للنقيب ان يحيل أحد المحامين الى مجلس تأديبي اذا نسب اليه تصرف لا يتفق وواجبات المحسسامي .

المادة ٦٣ ـــ ان انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته عن اعمال ارتكبها خلال مزاولته المهنة ۾

المادة ٦٤ – (١) يتبع المجلس التأديبي في التحقيق والمحاكمة الطرق التي يرى فيها ضمانة لحقوق الدفاع وتأمين العدالة ، وللمحامي المشتكى عليه ان يوكل محاميًا استاذاً واحداً للدفاع عنه، وللمجلس ان يقرر سماع الشهود ، وفي حالة تخلف احدهم عن الحضور يصدون بحقهم مذكرة حضور ، تنفذ بواسطة النيابة العامة ،

\_

(٢) اذا حضر الشاهد وامتنع عن اداء الشهادة أو شهد كذبا يقرر المجلس احالته الى النيابــــة
 العامة ، ويعتبر في مثل هذه الحالة ، كأنه امتنع عن أداء الشهادة أو كأنهأدى شهادة كاذاة
 أمام محكمة نظاميـــــة .

(٣) لمجلس النقابة بناء عــــلى تنسيب المجلس التأديبي ، اذا رأى ان هنالك أسباباً كافــــية ، ان يوقف المحامي موقتاً عن تعاطي المهنة حتى نتيجة التحقيق وتحسب هذه المدة له من أصل المدة التي سيحكم بمنعه من مزاولة المهنة خلالها فيما اذا صدر حكم عليه بمثل ذلك .

المادة ٦٥ – (١) جلسات المجلس التأديبي سرية ولا يجوز نشر الاحكــــام الصادرة عنــــه قبل اكتسابها الله و الدرجة القطعية .

(٢) تبلغ مذكرات الدعوى ، والاوراق القضائية ، والاحكام بواسطة احد موظفي النقـابة
 أو بواسطة محضر بالطرق المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٦٦ – (١) بعد ان يكمل المجلس التأديبي التحقيق ، يرسل اضبارة التحقيق الى مجلس النقابة ، الذي له ان يكمل التحقيق اذا رأى وجود نقص فيه أو أن يكتفي بما تم منـــه

(٢) على مجلس النقابة ان يصدر قراره بالشكوى ، أما ببراءة المحامي المشتكى عليه وأمسا
 بادانته باحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا القانون .

(٣) للمحامي المحكوم عليه حق الطعن بقرار الادانة الى محكمة العدل العليا خلال شهر من
 تاريخ تفهيمه القرار اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه اذا كان غيابياً .

(٤) لرئيس النيابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال شهر من تاريخ ورودها الى ديوانه
 (٥) تكون قرارات محكمة العدل العليا في مثل هذه الحالة قطعية .

المادة ٦٧ - (١) على كل محكمة جزائية تصدر حكمة متضمناً معاقبة محام ، ان تمسرسل الى مجلس نقابة المحدم .

(٢) لمجلس النقابة ان يتخد اجراءات تأديبية بحق المحامي الذي يدان بحكم قطعي بجناية أو بجنحة نتيجة جرم اخلاقي . ويعتبر قرار المحكمة بادانة المحامي ، كما لو كان توصيل بادانته من قبل مجلس التأديب وفاقاً للمادة ٦٦ من هذا القانون . وبجوز للمجلس بعسل التحقيق في ظروف القضية التي أدين فيها المحامي بالطريقة التي يراها مناسبة ، ان يوقسع عليه أباً من العقوبتين المشار اليهما في البندين (٣ و ٤ ) من المادة (٥٧) من هذا القانون .

المادة ٨٠٪ حــ تسجل في سجل خاص الاحكام التأديبية الصادرة بحق المحلمي المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية ويشار اليها في الاضبارة الحاصة وتنفذ هذه الاحكام بواسطة النيابة العامة .

المادة ٦٩ — كل من لم يتقيد بالاحكام التأديبية من حيث الامتناع عن مزاولة المهنة ، يعاقب بغرامة لا تتجاول ماية دينار وفي حالة التكرر تضاعف العقوبة .

#### الفصل الحادي عشر

#### الهيئـــة العــامـــة

المادة ٧٠ – (١) تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع المحامين الاساتذة العاملين المسجلين في سجل النقابة ممن أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة ، قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوماً على الأقل ، و تنعقد برئاسة النقيب أو من ينوب عنه من اعضاء مجلس النقابة حال غيابه .

(٢) لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامون تحت التمرين .

المادة ٧١ ــ تختص الهيئة العامة بالامور التـــالية : ـــ

( ١ ) انتخاب النقيب واعضاء مجاس النقابة .

( ٢ ) تصديق الحساب الختامي للسنة الماضية ، واقرار الميزانية السنوية التي قدمها مجلس النقابة .

( ٣ ) النظر في امور المحاماة وشؤونها العامة والعمل على كل ما يحفظ كرامتها .

المادة ٧٧ ـــ ( أ ) يجوز للهيئة العامة من وقت لآخر ، أن تضع بتنسيب مجلس النقابة الانظمة التالية : ـــ

(١) النظام الداخلي للنقابة .

(٢) نظام التقاعد للمحامين (وهو يؤمن بدل تقاعد وضمان اجتماعي لهم).
 يعين موارده اللازمة وتحديد كيفية فرضها وصيانتها.

(٣) نظام تحديد الرسوم السنوية لتعاطي المهنة وكيفية جبايتها .

( ٤ ) نظام تعيين رسوم التسجيل في سجل المحامين ، ورسوم اعادة التسجيل .

( ٥ ) نظام لاصدار طوابع باسم النقابة وتعيين فئاتها مع تحديد كيفية استعمالها وفرضها .

(٧) نظام من أجل تحديد تعرفة الاجور وتنظيم شؤون مهنة المحاماة .

(ب) أية أنظمة ترى الهيئة العامة ضرورة اصدارها من أجل تنفيذ غايات هذا القانون ، أكانت ماليــــة أو تنظيمية .

( ج ) وللهيئة حق تعديل وتبديل هذه الأنظمة بالشكل اللَّي تراه يَتْفَقُّ مع احكام هذا القانون .

(١) ان يكون من المحامين الاساتذة المسجلين بسجل النقابة وان لا يقل عمره عن الثلاثين عاماً

( ٢ ) وان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة المنع من مزاولة مهنة المحاماة . ( ٣ ) وان يكون النقيب من الذين مارسوا المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات والعضو ممـــــن

مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات . (٤) اما الذين اشغلوا وظائف قضائية من المحامين الاساتذة ، فيحسب عملهم القضائي كما لـــو كانوا في عداد المحامين العاملين .

#### الفصل الثاني عشر مجلسس النقسسابسسة

المادة ٨٠ – يتولى شؤون النقابة ، مجلس يؤلف من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين .

المادة ٨١ -- يجوز اعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ، ولا يعاد انتخابه بعد ذلك الا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة .

المادة ٨٢ — ينتخب المجلس في اول اجتماع له، ومن بين اعضائه نائباً للنقيب واميناً للصر، واميناً للصندوق، وأعضاء المجلس التأديبي واللجان التي ترى انها ضرورية لتنظيم أعماله .

المادة ٨٣ ــ يحدد النظام الداخلي للنقابة توزيع الاعمال بين اعضاء مجلس النقابة ، كما يحدد طريقة اشراف امين السر على الشوون المالية ، ومن يجب التوقيع عـــن المجلس في الامور المالية .

المادة ٨٤ ــ يجتمع مجلس النقابة بصورة عادية مرة في كـــل شهر ، ويمكن اجتماعـــه في كل وقت بصورة المادة ٨٤ ـــ استثنائية بدعوه من النقيب او نائبه .

المادة ٨٥ ــ على مجلس النقابة ان يعلم فورآ وزير العدلية بنتائج الانتخابات التي تقوم بها الهيئة العامة ، وكذلك عليه ان يعلمه بالانتخابات الداخـــلية التي يقوم بهـــا وبالقرارات التي يتخذها بشأن قبول طلبات تسجيل المحامين او رفضها او استبعادها .

المادة ٨٦ ــ (١) اذا شغر مركز النقيب لاي سبب كان ، يقوم نائبه مقامه ، اذا كانت المدة الباقية لانتهـــاء مدته تقل عن ستة اشهر ، والا فتدعى الهيئة العامة لانتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الاصلي .

(د) تخضع جميع الانظمة الموضوعة بمقتضى هذه المادة الى تصديق وزير العدلية ويعمل بهسا بعد نشرها في الحريدة الرسمية .

المادة ٧٣ – تجتمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعاً عادياً في كل سنة ، في الوقت الذي يحدده نظام النقابة الداخلـــي لممارسة الاختصاصات المبينة في المادة (٧١) من هذا القانون .

المادة ٧٤ - تجتمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعاً استثنائياً . للنظر في امور معينة بناء على دعوة توجه الحاعضائها وذلك بناء على قرار مجلس النقابة . أو بناء على طلب فريق مـــن المحامين الاساتذة المسجلين في سجل النقابة لا يقل عددهم عن الربع . وللنقيب عند الضرورة . في حالات مستعجلة ان يدعــو الهيئة العامة للانعقاد بقرار يصدره مبيناً فيه الأسباب التي دعتــه الملك .

المادة ٧٦ ــ اذاكان الاجتماع استثنائياً فانه لا يجوز البحث في غير المسائل التي حصل الاجتماع من اجلها ، الا اذاكانت مرتبطه أو متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة .

المادة ٧٨ – (١) يكون الانتخاب سريًا، ما لم تر الهيئة العامة خلاف ذلك، ويجري بحضور وزير العدلية او ممثله . وينتخب النقيب اولا، ويتم انتخابه بالأكثرية المطلقة، وأذا لم يحصــل على ذلك، يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي عندئذ الأكثرية النسبية، اما الاعضاء فيتم انتخابهم في دورة واحدة وتعتبر في ذلك الأكثرية النسبيــــة

( ٢ ) اذا استقال عضو من مجلس النقابة او شغرت وظيفته لاي سبب آخر يدعى من حصل علمى الاكثرية في الانتخاب السابق بحسب التسلسل ليخلفه ، واذا لم يكن ينتخب المجلس مسن المحامين الاساتذة المسجلين ومن تنطبق عليهم الشروط الواردة لملء المركز الشاغر تكملمة لمدة من سبقه .

(٣) اذا كان عدد الاعضاء المستقيلين او الذين شغرت وظائفهم يزيد على النصف يدعو النقيب
 او من ينوب عنه الهيئة العامة لانتخاب من يُخلفهم ويكملوا مدة الاعضاء الذين حلوا محلهم .

المادة ٨٧ – يشمل اختصاص مجاس النقابة كل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الأخص : ـــــــ

(١) النظر في طلبات تسجيل المحامين واتخاذ القرارات بقبولها او رفضها .

( ٢ ) المحافظة على مبادىء المهنة وتقالبدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين اليها .

٣ ) ادارة شؤون النقابة واموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها .

( ٤ ) وضع الانظمة على اختلاف غاياتها ومواضيعها من اجل تنفيذ غايات هذا القانون وعرضها
 على الهيئة العامة للموافقة عليها .

( ٥ ) دعوة الهيئة العامة وتنفيذ قراراتها .

(٦) تأديب المحامين .

( ٧ ) تعيين لجان تحديد الاتعاب وفق النظام الداخلي .

( ٨ ) الندخل بين المحامين وحل المنازعات المتعلقة بمزاولة المهنة .

المادة ٨٨ ــ يكون اجتماع مجلس النقابة قانونياً اذا حضرت الاكثرية المطلقة مـــن اعضائه وتصدر القرارات بأكثرية الحاضرين المطلقة ، واذا تساوت الاصوات رجحت الحهة التي في جانبها النقيب او رئيس الجلســة .

المادة ٨٩ – يمثل النقيب ، النقابه ويرأس الجمعية العامسه ومجلس النقابه، وينفذ قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وله حق التقاضى باسم النقابة وحق التدخل بنفسه او بواسطة من ينيبه من اعضاء مجلس النقابه في كل قضيه تهم النقابة ، وله ان يتخذ صفه المدعى في كل قضيه تتعلق بافعال تمس كرامة النقابه اوكرامة احد اعضائها .

المادة • ٩ - لمنجلس النقابه ان بعين الموظفين لادارة اعمساله بالرواتب والاجسور التي يراها تتفق مع كفاءة خلاف المنطب الموظف وان يستأجر ما يحتاج اليه من ابنية م ولدان يعين في مركز كل محكمة بدائية لجنة يمنحها ما تشاء من اختصاصاته بما في ذلك حتى تقدير الاتعاب، مالم ينحها ما تشاء من اختصاصاته بما في ذلك حتى تقدير الاتعاب، مالم ينحها ما تشاء من اختصاصاته بما في ذلك حتى تقدير الاتعاب، مالم ينحها ما تشاء من اختصاصاته بما في ذلك حتى تقدير الاتعاب، مالم ينص النظام الدخلي خلاف ذلك

المادة ٩١ ــ اذا انتهت مدة مجلس النقابة ولم تتمكن (لظروف قاهره )الهيئة العامة مـــن الاجتماع وانتخاب مجلس جليد ، فان المجلس المنتهية مدته يستمر في عمله الى ان ينتخب مجلس خلفاً له.

#### الفصل الثالث عشر الطعن بقرارات النقسابسة

المادة ٩٢ ــ لا يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة ، بشأن الانتخابات أم بشأن المسائل الاخرى: التي هي من اختصاصها ، الا امام محكمة العدل ، ومن قبل : ـــ

رأ ) رئيس النيابات العامه بأمر من وزير العدلية . خـــــلال خمسة عشر يوماً ٥ــــن تاريخ ورود القرار الى ديوانه .

( ب) او من عدد من المحامين الاساتذه المسجلين لا يقل عن خمسة وعشرين استاذا خلال خمسة
 عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة .

المادة ٩٣ ــ قرارات مجلس النقابة التي تقبل الطعن امام محكمة العدل هي : ـــ

(أ) قرارات قبول تسجيل اسم المحامى في السجل الحاص أكان اساتذا ام متمرناً ، او رفضه ، او استبعاده من السجل ، ويجوز الطعن في هذه القرارات من قبل صاحب المصلحة في حالتي الرفض او الاستبعاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ومن قبل رئيس النيابات العامة بامر من وزير العدلية في حالة القبول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القرار الى ديوانه .

(ب) القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكيفية تشكيله او بانتخاباته الداخلية وما يتفرع عن ذلك كله ، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات الا من عدد من المحامين الاساتذه المسجلين لا يقل عددهم عن خمسه وعشرين استاذا مجتمعين خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ وصول العلم بالقرار المطعون فيه اليهم وخلال خمسة عشر يوماً لوزير العدليه تبدأ مسن تاريخ وصول القرار لديوانه .

#### الفصل إلرابىع عشر الخسدمسة المهنيسسة

المادة ٩٤ ـــ (أ) لنقيب المحامين ان يكلف اى محامى بخدمة مهنية مجانية يقدمها للنقابة مرة واحدة ، فيكل سنة وتقصر هذه الحدمة المجانية على القيام بأحد الاعمال الاتية : ـــ

(١) القاء محاضره على المتمرنين.

(٢) تقديم استشارات قانونية المتمرئين .

- (٣) اعداد دروس قانونية ، او محاضرات لموتمرات المحامين .
- (٤) تنظيم اعمال الموتمرات ،والمكاتب الدائمة لاتحاد المحامين العرب .
- ( o ) اعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجلات الحقوقية او في مجلة تصدرها النقابـــــة .
  - (٦) مساعدة مجلس النقابة في بعض اعماله .
- (٧) ان يقوم بالوكالة عــن شخص ثبت للنقيب فقره وعـــدم استطاعته دفع اية اجور للمحامى ، وفي مثل هذه الحالة على المحكمة ان تحكـــم للمحامى باتعاب المحاماه على خصم موكله ، اذا ظهر ان ذلك الحصم غير محق .
- (ب) كل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفـــه بتقديمها ، او يهمل بواجب الدفاع بامانة يتعرض للعقوبات المسلكية :

#### الفصل الحامس عشر مـــوارد النقسابــة

المادة ٩٥ ــ تبدأ السنة الماليه للنقابه في الاول من شهر نيسان وتنتهى في آخر شهر آذار من كل عام .

المادة ٩٦ – (١) تتألف موارد النقابه من رسوم التسجيل ، ورسوم اعادة التسجيل والرسوم السنوية لتعاطى المهنة، ورسوم ابراز الوكالات وطوابع المرافعه ومن العوائد التي تستوفى لصندوق التقاعد ومن الاعانات والتبرعـات وبدلات الاشتراك في مجلة النقابـة وتاديها واثمان مطبوعاتها والموارد الاخرى التي تقررها الهيئة العامة من وقت الى آخر.

( Y ) تحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي او في اية انظمـــة توضع لهذه الغاية .

المادة ٩٧ – مجلس النقابة هو المهيمن على اموال النقابه ، ومن وظائفه ان يقوم بتحصيل الاموال وحفظها والاقتراح على الهيئه العامة بتحديد مقدار الرسوم واقرار صرف النفقات التي تستلزمها ادارة النقابه ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميرانيتها والفصل في جميع الامور الاخرى المتعلقة بالنقابة ، وله في ظروف طارئه اصدار ملحق او اكثر للموازنه لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في اول اجتماع لها بعد الاصدار .

المادة ٩٨ – (١) يضع المجلس في كل سنه ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق .

(٢) يقدم المجلس الحساب الحتامي السنة المالية النيابقة المناطعة العامة التصديق عليه .

- (٣) اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها العامة وتصديق الميزانيسة
   والحساب الحتامى ، يستمر في الجباية والانفاق على اساس الميزانية السابقة الى ان تجتمسع
   الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة .
- المادة ٩٩ -- (١) تودع النقود والاوراق المالية باسم النقابة في مصرف او أكثر يعين بقرار من مجلس النقابة .
  - (٢) لا يجوز التصرف في شئ من اموال النقابه الا بقرار من المجلس .
- (٣) اوامر الایداع والصرف یوقعها النقیب وامین الصندوق او من ینوب عنهما بقرار مـن
   المجلس .
  - (٤) يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة .
  - (٥) تنظم كافة الامور المبحوث عنها في هذا الفصل بموجب النظام الداخلي .
  - (٦) لا يجوز انفاق ايةنفقات او رواتب الا من الاعتمادات المرصودة لها في الميزانية .

#### الفصل السادس عشر احكـــام عامـــة

المادة ١٠٠ ــ تعفى نقابة المحامين النظاميين و فروعها الخاضعة لاحكام هذا القانون من كل تكليف مالى او ضريبه او رسم تأمين او رسمطابع او بريد او غير ذلكمنالتكاليف او الضمانات المالية مهما كاننوعها .

المادة ١٠١ ــ الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في هذا القانون ، تبقى كافة الانظمة المعمول بها عندنفاذه سارية المفعول كأنما هى صادرة بموجبه ، وذلك على جميع الاحوال التي لم يرد بشأنها نصفي هذا القانون وبصورة خاصة على ما يتعلق بتعيين الاشتراكـــات والرسوم السنوية وكيفية تحصيلها ، وتسوية وصوف رواتب التقاعد .

المادة ١٠٣ ـــ رئيس الوزراء ووزير العدليه مكافحان بتنفيذ احكام هذا القانون .

1977/4/4

المحت بين برطسسال

وزيــــر العدليــــة جريس حدادين

رثيس الوزراء **وصفي التل**